مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون

الجلسة **9420**

الجمعة، 15 أيلول/سبتمبر 2023، الساعة 10/25

نيويورك

الرئيس	السيدة دوتلاري	(ألبانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة إيفستيغنيفا
	إكوادور	السيد بيريس لوس
	الإمارات العربية المتحدة	السيدة شاهين
	البرازيل	السيد فرانسا دانيز
	سويسرا	السيدة بيرسفيل
	الصين	السيد داي بنغ
	غابون	السيدة نغيما ندونغ
	غانا	السيد كوربيه
	فرنسا	السيد أولميدو
	مالطة	السيد كاميليري
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	موزامبيق	السيد أفونسو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وود
	اليابان	السيدة شينو

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

تقرير الأمين العام عن الحالة في جنوب السودان (S/2023/657)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

23-26909 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتُتحت الجلسة الساعة 10/25.

إقرار جدول الأعمال

أُقرّ جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

تقرير الأمين العام عن الحالة في جنوب السودان (S/2023/657)

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جنوب السودان إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد نيكولاس هايسوم، الممثل الخاص للأمين العام لجنوب السودان ورئيس بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان؛ السيدة إديم ووسورنو، مديرة العمليات والدعوة في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية؛ والسيدة راشيل جوان، ممثلة للمجتمع المدني.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2023/657، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في جنوب السودان.

أعطي الكلمة الآن للسيد هايسوم.

السيد هايسوم (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على إتاحة الفرصة لي لتقديم إحاطة إلى مجلس الأمن.

يكتسي الوقت أهمية جوهرية بالنسبة لجنوب السودان، حيث أنه لم يتبق سوى 15 شهرا على موعد إجراء الانتخابات التي من المقرر أن تنهي الفترة الانتقالية. ويُنتظر أن يجري البلد أول انتخابات له في كانون الأول/ديسمبر 2024. ومع ذلك، لم تُنشأ بعد المؤسسات والأطر القانونية الرئيسية ولا تزال الأسئلة الحاسة الأهمية دون إجابة. وحل تلك المسائل لا يتطلب موارد مادية، ولكن كل ما هو مطلوب الإرادة السياسية للتوصل إلى حل توفيقي وتوافق في الآراء. وتشمل هذه المسائل نوع الانتخابات التي ستجري ومتطلبات تسجيل الناخبين والكيفية التي ستُعين بها الحدود الانتخابية وطابع مشاركة اللاجئين والنازحين داخليا وتوزيع المسؤوليات الأمنية والكيفية التي ستُدار بها المنازعات المتصلة بالانتخابات.

ومن المسائل ذات الأهمية البالغة عملية وضع الدستور المتعثرة، والتي يتعين تنفيذها في بيئة تحترم حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي وتشجع المشاركة المدنية. لقد تأخرت العملية 12 شهرا عن الموعد المحدد، وفقا لخريطة طريق الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان. والحاجة ملحة الآن إلى تعديل الأولويات أو تنفيذها في غضون الفترة المتبقية من الفترة الانتقالية. ومع ذلك، من الضروري أن ينبع هذا الإحساس بالإلحاح من الأطراف في الاتفاق المنشط، وليس من المجتمع الدولي.

منذ إحاطتي السابقة (انظر S/PV.9353)، أُحرز تقدم طفيف في بعض المجالات. ويشمل ذلك اعتماد قانون الانتخابات الوطنية؛ وإنشاء فرقة عمل مشتركة بين حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشّطة والمجموعة الثلاثية التابعة للاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) والأمم المتحدة لتنسيق الدعم المقدم لتنفيذ عملية وضع الدستور والعملية الانتخابية؛ والبدء في التخطيط لأمن الانتخابات، والذي يتعين الحفاظ عليه؛ وإجراء مناقشات أولية بشأن ميزانية الانتخابات؛ والتوصل مؤخرا إلى اتفاق بشأن نشر الدفعة الأولى من القوات الموحدة اللازمة التي أنهت للتو تدريبها.

وبينما يمكن أن يعزى التأخير في اتخاذ القرارات الرئيسية، وفقا لتقييم بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، إلى تلكؤ الموقعين، فقد لاحظنا أيضا الافتقار إلى القدرة على إنشاء المؤسسات المطلوبة وعلى التعامل مع تعقيدات التخطيط للانتخابات. غير أن الرئيس كير قطع، في بيانه بمناسبة "يوم الشهداء"، تعهدا واضحا بأن جنوب السودان لن يعود إلى الحرب وأن الطريق إلى الأمام يشمل إجراء انتخابات في كانون الأول/ديسمبر 2024 وأنه يجب على جميع الأطراف العمل لإنهاء الحالة المستمرة المتمثلة في كون الحكومة انتقالية. لقد

تعهد بإجراء الانتخابات في موعدها. ولذلك، فإن توفير تكافؤ الفرص مطلوب الآن لإجراء انتخابات سلمية وذات مصداقية وشاملة للجميع. فالوضع الراهن يعطي الأفضلية لحزب واحد على بقية الأحزاب، وأشير إلى أن الحملات الانتخابية قد بدأت في بعض الولايات. ويعزز ذلك الحاجة الملحة إلى إنشاء مجلس الأحزاب السياسية بوصفه الهيئة المسؤولة عن تسجيل الأحزاب بحيث تتاح لها جميعا فرص متساوية وإمكانية الوصول ونيل حقوقها، بموجب القانون، لحشد الدعم.

وفي سياق متصل، أود أن أحذر من أن النزعة الانفرادية وسياسة حافة الهاوية تضران بحكومة الوحدة الائتلافية بعد انتهاء النزاع، الأمر الذي يتطلب إيجاد حلول توفيقية والثقة المتبادلة وبناء الثقة. وأقر بالمسؤولية الجماعية للطبقة السياسية، ككل وبصفة عامة، بما في ذلك أحزاب المعارضة، عن الإزالة التدريجية للعقبات التي تعترض خريطة الطريق. وقد حدد الجناح المعارض في الحركة الشعبية لتحرير السودان بعض تلك العقبات في بيان صدر هذا الأسبوع. ومع ذلك، فإننا نعترف أيضا بأن ثمة مسؤولية أساسية تقع على عاتق الحزب الحاكم، وهي مقاومة التفسيرات الانفرادية لاتفاق السلام والاستفادة الكاملة من الموارد العامة المتاحة ولجان صنع القرار للمضي قدما في تنفيذ الاتفاق.

واستشرافا للمستقبل، تشمل الخطوات الأخرى التي يجب أن تتخذها القيادة السياسية للبلد اعتماد التشريعات ذات الأولوية المتعلقة بالانتخابات في البرلمان؛ وتخصيص ميزانية وطنية للانتخابات؛ وإعادة تشكيل المؤسسات الانتخابية الرئيسية وتزويدها بالموارد – وهي المفوضية القومية لمراجعة الدستور واللجنة الوطنية للانتخابات ومجلس الأحزاب السياسية؛ واستكمال النقاط المرجعية الأساسية في خريطة الطريق، وخاصة فيما يتعلق بالترتيبات الأمنية الانتقالية.

وعلى الرغم من كل هذه التحديات، أظهر استقصاء مستقل للتصورات أُجري بتكليف من بعثة الأمم المتحدة أنه لا تزال هناك مطالبة شعبية كبيرة بإجراء الانتخابات. وأعربت منظمات المجتمع المدني في جميع أنحاء البلاد للبعثة عن رغبتها في إجراء انتخابات، ولكن مع تحفظات بشأن الوضع العام لتنفيذ اتفاق السلام. وحددت هذه المنظمات لنفسها دورا في رصد ودعم تنفيذ الاتفاق وفي القيام بحملات للتوعية المدنية. ولكن للقيام بذلك، فإنها تحتاج إلى بيئة آمنة، فضلا عن الموارد اللازمة للدخول في شراكة لتوسيع الحيز المدني والسياسي.

وأشير إلى أنه خلال منتدى الأحزاب السياسية الذي عُقد مؤخرا في واو، بدعم من بعثة الأمم المتحدة وشركائها، أكد أصحاب المصلحة من جميع الأطياف السياسية مجددا التزامهم بحيز سياسي أكثر انفتاحا، بما في ذلك من خلال الآليات المحلية لدعم حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع والتنقل. واستقرار الأوضاع الأمنية أمر أساسي لتهيئة بيئة مواتية، سواء للانتخابات أو للتنمية المستدامة في المستقبل. وأفادت اللجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها بأنه منذ تخريج الدفعة الأولى من القوات الموحدة اللازمة في كانون الثاني/يناير، لم يُحرز تقدم يذكر. بيد أن بعثة الأمم المتحدة تحيط علما على نحو إيجابي بأن مجلس الدفاع المشترك دعا هذا الأسبوع إلى عودة الأفراد المتخرجين من القوات الموحدة اللازمة إلى مراكز تدريبهم في غضون سبعة أيام لنشرهم لاحقاً، وأنه استدعى المجندين للمرحلة 2 من عملية الإدماج.

وبإيجاز، يجب التشديد على أهمية الحفاظ على الاستقرار الشامل في البلد من خلال استمرار التعاون والدعم الدوليين في تنفيذ النقاط المرجعية الرئيسية لخريطة الطريق، بما في ذلك الأعمال التحضيرية للانتخابات. ومن جانبنا، كلف المجلس بعثة الأمم المتحدة بدعم تهيئة بيئة مواتية لجنوب السودان لإجراء أول انتخابات وطنية منذ الاستقلال. ونسعى حاليا، بما في ذلك في حدود مواردنا الحالية، إلى دعم نهج مؤلف من مرحلتين لمساعدة جنوب السودان في التحضير لانتخاباته.

وفي المرحلة الأولى، ستركز الأمم المتحدة على بناء القدرات من أجل دعم المؤسسات الرئيسية وتوسيع الحيز المدني والسياسي. أما المرحلة الثانية، وهي دعم العملية الانتخابية نفسها، فستتوقف على دعم الدول الأعضاء والتقدم المحرز خلال المرحلة الأولى، عندما ينضج إطار انتخابي وطني وإذا تم ذلك.

وفي ظل هذه الخلفية، لا يزال وقف إطلاق النار صامدا إلى حد كبير في جميع أنحاء البلد. وحدث تراجع كبير في النزاع بين الأطراف

الموقعة منذ توقيع اتفاق السلام المنشط في عام 2018. ولكن العنف القبلي ودون الوطني لا يزال يشكل عائقا عاما أمام توطيد السلام، وكذلك القتال المتقطع بين القوات الحكومية والأطراف غير الموقعة، في غياب اندماج هذه الأخيرة في عملية السلام.

وبينما أنا على ثقة بأن الموقف الأكثر قوة للبعثة ساهم في انخفاض محدود في العنف في جنوب السودان، فإن الولاية الموسعة لحماية المدنيين الواردة في القرار 2677 (2023)، مقترنة بانخفاض قابلية تشغيل الطيران والميزانية الثابتة، تفرض ضغوطا على تعزيز قدرتنا على التنقل. وفي هذا السياق، طلبت البعثة إجراء استعراض خارجي لقدرتنا على حماية المدنيين، والذي أثبت أن احتياجاتنا من القدرات قد زادت.

ومع ذلك، تواصل بعثة الأمم المتحدة تعزيز نهجها تجاه حماية المدنيين، بما في ذلك تعزيز آلية التنسيق لاستجابات البعثة بأكملها لمؤشرات الإنذار المبكر. كما نعمل لتوسيع وجود الأفراد النظاميين التابعين لنا في جميع أنحاء البلد من خلال إضافة ست قواعد عمليات إضافية.

ولا يزال تأثير الأزمة في السودان، بأبعادها السياسية والاقتصادية والإنسانية والأمنية، يلوح في الأفق. وأدت الحالة إلى تفاقم دوافع النزاع القائمة في جنوب السودان، مثل التنافس على الموارد المحدودة. ويحتاج جنوب السودان إلى دعم إضافي من المانحين الدوليين لدعم أزمة السودان، ولكنني أدعو أيضا حكومة الوحدة الوطنية إلى تخصيص تمويل من الميزانية الوطنية لتلبية احتياجاتها الإنسانية واحتياجات الخدمات العامة واستئناف تقديم الدعم لمواصلة نقل الأشخاص الذين عبروا إلى جنوب السودان. وألاحظ أن خفض التمويل الإنساني بصورة عامة لا يزال مستمرا وأن التخفيضات المتوقعة في توزيع الأغذية أثارت بالفعل توترات واحتجاجات في مخيم النازحين داخليا في بانتيو.

وبينما أحيل تقديم إحاطة مفصلة عن الحالة الإنسانية إلى زميلتي من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، لا بد من القول إنه بعد أربع سنوات من الفيضانات المتكررة والجفاف، فإن آثار تغير المناخ مستمرة بلا هوادة. وهذا له تأثير كبير على البيئة الأمنية، بالنظر إلى أن غالبية سكان جنوب السودان يعتمدون على قطاعات معرّضة للتأثر بتغيّر المناخ لكسب عيشهم، مثل الزراعة والأنشطة الرعوية وصيد الأسماك والحراجة.

ويشير ذلك إلى أن تلبية الاحتياجات الإنسانية وحدها لا تكفي. ونشدد بشكل متزايد على اتباع نهج منسقة على نطاق الصلة بين السلام والعمل الإنساني والتنمية، مع التركيز على تعزيز قدرة المجتمعات المحلية على الصمود في مواجهة الصدمات المرتبطة بالنزاع والمناخ والغذاء وإيجاد حلول دائمة لمشكلة النزوح وتعزيز جهود الحد من العنف المجتمعي، بما في ذلك من خلال منصات مشاريع مثل الصندوق الاستئماني لتحقيق المصالحة والاستقرار وبناء القدرة على الصمود، وبناء المؤسسات بما يتماشى بشكل سليم مع إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة.

وفي كل تلك الجهود، أود أن أشكر شركاءنا – الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والمجموعة الثلاثية والاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء واللجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها والاتحاد الأفريقي، وفريق الأمم المتحدة القطري ككل.

ويُظهر ما حققه المنتخب الوطني لكرة السلة في جنوب السودان، الشهير باسم "النجوم الساطعة"، من نجاح ملهم وشعبية مدى توق شعب ذلك البلد إلى لحظة بناء الأمة. وحان الوقت لأن تحول الطبقة السياسية والأطراف الموقعة ذلك الحلم إلى واقع ولأن يواصل المجتمع الدولي والأمم المتحدة السير على الطريق المؤدي إلى تحقيق ذلك الهدف.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيد هايسوم على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيدة ووسورنو.

السيدة ووسورنو (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على إتاحة هذه الفرصة لي لمخاطبة مجلس الأمن بشأن الحالة الإنسانية في جنوب السودان. وأنا ممتنة على إتاحة الفرصة لي لتقديم إحاطة إلى الأعضاء، إلى جانب الممثل الخاص للأمين العام هايسوم، الذي أشكره أيضا على ملاحظاته بشأن الحالة الإنسانية.

منذ تقديم إحاطتنا الأخيرة إلى المجلس (انظر S/PV.9274)، لا تزال الحالة الإنسانية في جنوب السودان تواجه تحديات كبيرة. وقد أدى النزاع في السودان المجاور إلى تعقيد المشهد الإنساني بشدة. وتطرق الممثل الخاص للأمين العام إلى هذا الموضوع. وسأخوض في مزيد من التفاصيل، كما أشار.

في بداية العام، تجاوز عدد المحتاجين لمساعدات إنسانية في جنوب السودان 9,4 مليون شخص، أي 76 في المائة من السكان، بسبب عوامل مختلفة، من بينها العنف على المستوى دون الوطني والقيود المادية وغيرها من القيود المفروضة على الوصول والصدمات المناخية، مثل الفيضانات والظروف الشبيهة بالجفاف.

ومع ذلك، وحتى 5 سبتمبر/أيلول، وصل أكثر من 260 000 شخص إلى جنوب السودان بحثاً عن الحماية والأمان. والأغلبية – أكثر من 91 في المائة منهم – هم من مواطني جنوب السودان الفارين من العنف الدائر في جارتهم السودان. ويصف الكثيرون رحلة محفوفة بالمخاطر وصعبة جنوباً، بما في ذلك التعرض للمضايقة والعنف الجسدي وأيضاً، لا سيما في حالة النساء والفتيات، للعنف الجنسي. لقد قام معظمهم بالرحلة بمساعدة قليلة أو معدومة على طول الطريق. وأود أن أثني على حكومة جنوب السودان لجهودها في دعم القادمين من السودان. وقد تعاونت الحكومة مع العاملين في المجال الإنساني، بما في ذلك من خلال المساعدة في نقل الناس – وإن لم يكن ذلك كافياً – وهم يتابعون السير في رحلاتهم. ونحثّ الحكومة على مواصلة تعزيز ذلك الدعم الحيوي، بما في ذلك توفير الخدمات الأساسية عند نقاط العبور وفي مناطق العودة.

ويأتي التدفق الهائل للعائدين واللاجئين على خلفية تحديات التمويل. وقد فرض ذلك عبئاً ثقيلاً على نظم وخدمات الدعم التي تعمل بالفعل فوق طاقتها، مما ترك قدرة غير كافية لتلبية مجموعة واسعة من الاحتياجات. فعلى سبيل المثال، وكما قال الممثل الخاص، أعاق نقص التمويل خدمات النقل في جهودها الرامية إلى نقل حوالي 500 شخص يومياً. وقد مكّن الإفراج عن 33 مليون دولار – 18 مليون دولار من الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ و 15 مليون دولار من صندوق المساعدة الإنسانية لجنوب السودان – من استمرار هذه الخدمات وغيرها من الخدمات الهامة. لكن هذا ليس سوى حل مؤقت. وكان من المتوخى في الأصل أن تساعد خطة الاستجابة الطارئة لأزمة جنوب السودان 180 000 شخص على مدى ثلاثة أشهر بتكلفة 96 مليون دولار. غير أنه كان من الضروري تنقيحها مع توقع وصول 600 000 شخص بحلول نهاية هذا العام. تتطلب خطة الاستجابة الآن 356 مليون دولار بين أيار/مايو وكانون الأول/ديسمبر إذا أريد لخدمات الدعم الحيوية أن تستمر، وهي مسألة سأتناولها لاحقاً في بياني. وأود أن أعرب عن بالغ امتناننا للمانحين الذين ما كان ذلك ممكناً لولا استمرار دعمهم.

كما أن للأزمة في السودان تأثيراً ضاراً للغاية على التجارة والاقتصاد في جنوب السودان، مع آثار خطيرة غير مباشرة. وهي تشمل تعطّل التجارة عبر الحدود بين السودان وجنوب السودان وبلدان أخرى، مما يؤدي إلى زيادات في أسعار المواد الغذائية تتراوح بين 20 و 75 في المائة. يؤثر ذلك على 8 ملايين شخص في جنوب السودان – 64 في المائة من السكان – يعانون بالفعل من انعدام الأمن الغذائي. وعلاوة على ذلك، أدى ارتفاع أسعار السوق إلى زيادة التكلفة الإجمالية للاستجابة الإنسانية، مما زاد من الضغط على الموارد المحدودة وحدّ من قدرتنا على الاستجابة الكافية للاحتياجات. وستعاني قرابة 740 000 امرأة حاملاً ومرضعاً من سوء التغذية الحاد هذا العام، مقارنة بـ 675 000 في عام 2022 ونصف مليون امرأة في عام 2021. إن ما يقرب من 80 في المائة من النازحين البالغ عددهم 1,9 مليون شخص هم من الأسر التي تعيلها نساء والتي تعاني من انعدام الأمن الغذائي وتواجه سبل عيش غير مستقرة وسوء تغذية حاداً. كما شهدنا زيادة في انعدام الأمن الغذائي تزيد من العنف الجنساني. إن الترابط بين الاقتصادين وسلاسل التوريد في كل من السودان وجنوب السودان يسلّط الضوء على الحاجة إلى تنسيق الجهود لمعالجة العواقب الاقتصادية للنزاع وضمان حصول الأشخاص المتضررين على السلع الأساسية.

ولتلبية احتياجات الأشخاص الأكثر ضعفاً في جميع أنحاء جنوب السودان، تحتاج دوائر العمل الإنساني إلى وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق. وهذا يعني أن المسائل المتعلقة بسلامة وأمن العاملين في المجال الإنساني والوصول المادي والعوائق البيروقراطية ينبغي ألا تحد من قدرتنا على الوصول إلى المحتاجين. ومع ذلك، تم الإبلاغ عن 34 حادثة تتعلق بإيصال المساعدات الإنسانية في جميع أنحاء البلد في شهر تموز/يوليه وحده، مقارنة بما مجموعه 33 حادثة في نفس الوقت من عام 2022. وعلاوة على ذلك، لا تزال هناك قيود كبيرة تعترض الوصول المادي. ففي ولاية الوحدة، على سبيل المثال، أثّر التدهور التدريجي للطرق بسبب هطول الأمطار على إيصال الإمدادات الإنسانية إلى 000 900 من الأشخاص المحتاجين. كما تأثرت حركة العائدين في مواقع مختلفة، ولا سيما في مقاطعات كوج ولير ومايندیت وباينجيار. ونحن ممتنون لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان على جهودها للتخفيف من حدة بعض تلك القضايا. وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال وضع أبيي الذي لم يتم حله يشكل تحديات، خاصة وأن وصول المساعدات الإنسانية إلى الجزء الشمالي من المربّع كان صعباً منذ بدء الأزمة السودانية، مما أثر على ما لا يقل عن ربع مليون شخص.

وبموجب خطة الاستجابة الإنسانية السنوية الأوسع نطاقاً لجنوب السودان في عام 2023، هناك حاجة إلى 1,7 بليون دولار لتلبية احتياجات 6,8 مليون من الأشخاص الأكثر ضعفاً في البلد. ومرة أخرى، بينما نقدر بالغ التقدير سخاء المانحين، لا سيما في هذه الأوقات الاقتصادية الصعبة، فإن الخطة لم تتلق سوى 782 مليون دولار، أي 46 في المائة من احتياجات التمويل. وأقدّر بشكل خاص الدعوة التي وجهها عدد قليل من المانحين الرئيسيين في 13 أيلول/سبتمبر لإقامة شراكات في تلبية الاحتياجات الإنسانية في جنوب السودان. وستواصل دوائر العمل الإنساني عملها جنباً إلى جنب مع حكومة جنوب السودان لتلبية احتياجات شعبه وإعادة ترتيب أولويات الأنشطة للتركيز على من هم في أمس الحاجة للمساعدة. وعلى الرغم من نقص التمويل، يسعدني أن أشير إلى أن ما يقرب من 4 ملايين من أصل 6,8 مليون امرأة وفتاة ورجل وفتى محتاجين في جميع أنحاء جنوب السودان تلقوا شكلاً من أشكال المساعدة الإنسانية في الأشهر الستة الأولى من عام 2023. إننا بحاجة ماسة إلى أن يكثّف المجتمع الدولي الاستجابة الإنسانية ويدعمها وأن يستثمر في حلول أطول أجلاً من أجل الاستدامة.

يريد شعب جنوب السودان تجاوز الدعم الإنساني والوقوف على قدميه والنماء والازدهار كدولة مستقلة. نسمع ذلك باستمرار من الناس في واو وملكال وبانتيو. يريد المزارعون الزراعة مرة أخرى. ويريد الناس إعادة تأسيس الوظائف والأعمال. وذكر الممثل الخاص فريق كرة السلة كمثال. يريد الجميع، بمن فيهم النساء النازحات والشباب، أن يكونوا قادرين على إعالة أنفسهم وأسرهم. إنهم يعملون لمساعدة أنفسهم. وعلى الرغم من التحديات، تعمل حوالي 62 منظمة ديناميكية من منظمات المجتمع المدني بجدّ في جنوب السودان، بما في ذلك المنظمات المحلية التي تقودها النساء، من أجل مجتمعاتها. إنها تقدم خدمات طوارئ في الخطوط الأمامية لإنقاذ الأرواح وتبلغ عن أولوياتها الإنسانية.

تعمل دوائر العمل الإنساني في جنوب السودان بشكل وثيق مع حكومة وشعب جنوب السودان بشأن بعض مبادراتهم لدعم الاعتماد على الذات. تشمل المبادرات التعاون بشكل أوثق في جميع مناحي قطاعات العمل الإنساني والسلام والتنمية، والعمل مع الزعماء المحليين والمجتمعات المحلية لتقريب عملية صنع القرار من الأشخاص المتضررين. ويشمل ذلك أيضاً المبادرة الرئيسية للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، وهو نهج تجريبي أطلق هذا العام. يهدف هذا النهج إلى وضع المجتمعات والمنظمات المتضررة في الطليعة لقيادة الأولويات الإنسانية والوفاء بالاستجابة الإنسانية.

أختتم بالقول إننا نتحمل مسؤولية عن دعم تطلعات شعب جنوب السودان إلى تدبير أمورهم بأنفسهم وإلى أن يعيشوا حياة كريمة ينعمون فيها بالسلام. ويحدونا الأمل في أن يحقق جنوب السودان، بدعم واستثمار ثابتين من المجتمع الدولي، التقدم الذي يستحقه. ونعول على دعم المجتمع الدولي في التصدي للعوامل المؤدية إلى نشوء مسائل إنسانية، مثل النزاع – بما في ذلك ما يحدث حاليا في السودان المجاور

– والكوارث الطبيعية التي تقوض السلام والتنمية والاستقرار وتزيد من الاحتياجات الإنسانية.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيدة ووسنو على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيدة جوان.

السيدة جوان (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني كثيرا أن تتاح لي الفرصة لإحاطة مجلس الأمن اليوم علما بالتطورات في بلدي، جنوب السودان، وأود أن أشكر الأمم المتحدة على التزامها بدعم السلام في بلدي.

بوصفي شابة من جنوب السودان، فقد نشأت في بلد يعيش حالة حرب. وطوال معظم حياتي، وحياة العديد من الشباب الآخرين، الذين يشكلون أكثر من 70 في المائة من سكان بلدنا، أصبحنا جميعا على دراية تامة بالعنف الذي يحيط بنا – عنف الأسلحة والعنف الجنسي والعنف الناجم عن تغير المناخ. قد يكون من السهل أن يستسلم المرء ويقبل بالوضع الراهن، لكنني اخترت ألا أستسلم. وأود أن أوجز ثلاث مسائل رئيسية يمكن أن تسهم في وضع جنوب السودان على مسار تحقيق السلام المستدام.

أولا، توسيع الحيز المدني. إنني أشعر بالحزن لأن الشباب والجهات الفاعلة في المجتمع المدني لا يزالون غير قادرين على التحدث بصراحة دون خوف. وهذا لا يفضي إلى بناء الأمة التي نريد أن نراها. وتوسيع الحيز المدني أمر هام، خاصة فيما نتطلع إلى إحراز تقدم في العمليات الرئيسية لخريطة الطريق بشأن تنفيذ الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان. فالأفكار والانتقادات كلاهما ضروري لبناء بلدنا. وأدعو أعضاء المجلس إلى إعطاء الأولوية لضرورة ضمان حماية الحيز المدني والجهات الفاعلة من المجتمع المدني في تعاونها مع القادة السياسيين في جنوب السودان.

وتتعلق المسألة الثانية بمبادرات السلام التي تقودها المجتمعات المحلية. وبصفتي المنسقة المعنية بالمناصرة والسلام في مجلس كنائس جنوب السودان، وهو هيئة مسكونية تتمثل ولايتها في السعي إلى تحقيق السلام وتعزيزه، فأنا على اطلاع على الآثار الإيجابية للجهود التي تقودها الكنيسة لبناء السلام على مستوى المجتمعات المحلية وتسوية النزاعات. وقد يسرتُ محادثات سلام على المستوى المحلي وشهدتُ إبرام اتفاقات سلام حاسمة بين المجتمعات المحلية، أتاحت لها بدء السير على طريق تحقيق المصالحة والتعافي من الصدمة. بيد أنه يجب مواصلة تلك الجهود. وأحث مجلس الأمن على زيادة الأموال المخصصة لمبادرات بناء السلام، ولا سيما مبادرات السلام المجتمعية.

ثالثا، إن الإدماج مبدأ ينبغي إعطاؤه الأولوية في الوقت الذي يسعى فيه جنوب السودان إلى إكمال المهام المعلقة لخريطة الطريق. وأنا منبهرة بالإسهامات المذهلة لنساء جنوب السودان في توحيد أمتنا، ولكنني مستاءة من الإمكانات غير المستغلة لشبابنا. فلا تزال النساء والشباب مستبعدين من فضاءات صنع القرار وبناء الدولة. وأنوه بالحصة المقررة لمشاركة المرأة بموجب الإجراء الإيجابي والبالغة 35 في المائة، ولكن الأرقام وحدها لا تكفي. فما نحتاج إليه هو المشاركة النشطة والهادفة للنساء والشباب في جميع العمليات. وأشجع بقوة على إشراك المجتمع المدني والنساء والشباب والمؤسسات الدينية في تنفيذ خريطة الطريق. وأود بصفة خاصة أن أشدد على ضرورة إشراكهم في العملية الجارية التي تقوم بها فرقة العمل المشتركة المعنية بالانتخابات.

وإذا أردنا تحقيق السلام المستدام الذي نرغب فيه كبلد، فإن جنوب السودان يحتاج إلى دعم المجلس. وفي شباط/فبراير، تشرف جنوب السودان باستضافة رحلة الحج المسكوني من أجل السلام، التي شارك فيه قادة من الكنائس الكاثوليكية والأسقفية والمشيخية بقيادة قداسة البابا فرنسيس. لقد كانت زيارة ذُكر القادة الوطنيون في جنوب السودان خلالها بمسؤوليتهم تجاه شعبهم أولا. وتمثل شراكتنا مع جماعة سانت إيجيديو إحدى الطرق التي يمكننا من خلالها مضافرة جهودنا مع العمل الذي يضطلع به المجتمع الدولي. وتيسر تلك الشراكة مبادرة روما – وهي حوار سياسي بين الحكومة الانتقالية والأطراف غير الموقعة على اتفاق السلام – مع إتاحة الفرصة للشباب والنساء لإسماع أصواتهم في المحادثات التي تجري في غرفة الوساطة.

في الختام، أدعو أعضاء المجلس إلى دعم السلام المستدام في جنوب السودان وتعزيزه وتحقيقه. وأحثهم على مواصلة دعم الجهود

الإنسانية وجهود بناء السلام والتنمية. من فضلكم لا تتخلوا عن شعبي أو بلدي. وأنا واثقة من أن جنوب السودان سيحقق في نهاية المطاف السلام الذي نتوق إليه بشدة.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيدة جوان على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثل الخاص هايسوم والسيدة ووسورنو على إحاطتيهما الشاملتين اليوم. كما أشكر السيدة جوان على أفكارها الثاقبة بشأن جنوب السودان. تؤكد الولايات المتحدة مجددا تقديرها لتفاني والتزام فريق بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، بما في ذلك عناصر حفظ السلام من العسكريين والشرطة فضلا عن الموظفين المدنيين، جنبا إلى جنب مع شركائهم في المجال الإنساني والذين يعملون من أجل حماية المدنيين في جنوب السودان وتقديم المساعدة والتخفيف من حدة النزاع في العديد من المناطق المضطربة.

على نحو ما سمعنا من مقدمي إحاطاتنا اليوم، لا يزال القتال في السودان يؤثر بشدة على موارد جنوب السودان واحتياجاته الإنسانية وأمنه وبنيته التحتية نظرا لحقيقة أن أكثر من ربع مليون شخص من العائدين واللاجئين يبحثون عن ملاذ في البلدات الحدودية ومخيمات النازحين داخليا، بما في ذلك موقع حماية المدنيين التابع لبعثة الأمم المتحدة. وفر 000 26 نازح آخر من أبناء جنوب السودان من العنف وانعدام الأمن الغذائي في مخيمات اللاجئين في إثيوبيا، مما زاد من الضغط على الموارد والإمدادات الغذائية. وتساهم التوترات المتصاعدة بين الوافدين الجدد والمقيمين في أعمال العنف، كما يتضح من الاشتباكات في موقع ملكال لحماية المدنيين ومخيمات النازحين داخليا. ولا تزال الولايات المتحدة تشعر بقلق بالغ إزاء الازدحام والاكتظاظ في البلدات الحدودية مثل الرنك وفي مخيمات النازحين داخليا، فضلا عن الافتقار إلى المأوى الملائم والمعونة الطبية للنازحين. وفي هذا الصدد، نحث بقوة بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وحكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشطة والشركاء في المجال الإنساني على تعزيز جهودهم لتزويد العائدين والنازحين بما يكفي حاجتهم من أماكن الإيواء والغذاء والخدمات الطبية وخدمات النقل. كما نحث الأطراف على مواصلة تقديم المساعدة والخدمات للمجتمعات المضيفة ولأولئك الذين نزحوا منذ فترة أطول لضمان اتباع نهج متوازن يراعي احتياجات جميع المجموعات.

وإذ أتحول إلى عملية الانتقال السياسي، لا تزال الولايات المتحدة تشعر بخيبة أمل إزاء عدم إحراز الحكومة الانتقالية تقدما في تنفيذ الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان لعام 2018 وخريطة الطريق لعام 2022. وحيث أنه لم يتبق سوى 15 شهرا حتى موعد الانتخابات في كانون الأول/ديسمبر 2024، ليس من الواضح ما إذا كان جنوب السودان سيكون مستعدا لإجراء الانتخابات في ظل ظروف تتماشى مع التزامات الرئيس كير ميارديت. فلا يوجد حيز سياسي مفتوح للقيام بحملات انتخابية حقيقية بعيدا عن الترهيب والعنف. ولم تقدم الحكومة الانتقالية تفاصيل إيرادات الميزانية التي ستخصصها للمهام الإدارية الانتخابية، ولم تُعتمد التشريعات اللازمة.

ونتطلع إلى صدور تقرير الأمين العام في 15 تشرين الأول/أكتوبر، والذي سيتضمن تقييم الأمم المتحدة للعوامل التي تسببت في التأخير في تنفيذ اتفاق السلام. كما نأسف لاستمرار العنف الجنسي باعتباره مسألة يجب معالجتها. وأبرزت الفترة المشمولة بالتقرير على 18 حالة عنف جنسي مرتبط بالنزاع، والتي كان ضحاياها 12 امرأة وثماني فتيات ورجل واحد. وتدين الولايات المتحدة بشدة أي شكل من أشكال العنف الجنساني. وندعو الحكومة إلى اتخاذ خطوات فورية لتعزيز مؤسسات سيادة القانون وزيادة وصول الناجين إلى الخدمات.

[في الختام، يجب على الحكومة الانتقالية أن تغتنم هذه الفرصة لتبني مستقبلا مفعما بالأمل لشعب جنوب السودان. فشعب جنوب السودان يستحق أن يعيش من دون عنف وأن يشعر بالأمان وأن يساهم في إصلاح بلده. ونكرر دعوتنا لقادة المرحلة الانتقالية لتوسيع الحيز المدني وتهيئة الظروف التي يمكن في ظلها إشراك جميع الأحزاب السياسية والمجتمع المدني والنازحين داخليا ومواطني جنوب السودان،

بمن فيهم النساء والشباب والنازحون، بشكل كامل ومتساو ومجد في عملية السلام التي ستشكل مستقبل جنوب السودان. وستظل الولايات المتحدة ملتزمة بقضية السلام وبشعب جنوب السودان.]

السيد بيريس لوس (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): أشكر السيد نيكولاس هايسوم، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. وأود أيضا أن أشكر السيدة إديم ووسورنو، مديرة شعبة العمليات والدعوة بمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وممثلة المجتمع المدني السيدة راشيل جوان على عرضيهما.

يساور وفد بلدي قلق بالغ إزاء أزمة اللاجئين في جنوب السودان التي لا تزال تشكل أكبر أزمة من نوعها في أفريقيا، مع وجود أكثر من 2.3 مليون لاجئ في البلدان المجاورة. ونشجب استمرار الهجمات على قوافل المساعدة الإنسانية والقيود المفروضة على العاملين في المجال الإنساني ونكرر دعوتنا إلى ضمان وصول المساعدات الإنسانية بسرعة ودون عوائق إلى جميع أنحاء البلد في كل الأوقات.

وإذ أتحول إلى الجوانب السياسية، بينما نرحب ببيانات التأييد للانتخابات، يجب أن يُستكمل ذلك الدعم بإحراز تقدم ملموس بشأن التشريعات الوطنية. وهناك حاجة إلى الإرادة السياسية والحسم إذا أُريد إحراز تقدم في تلك المجالات الحاسمة. ويساورنا القلق إزاء إمكانية أن يؤدي التأخير في تحقيق الأهداف التي يتعين بلوغها خلال الفترة المفضية إلى إجراء الانتخابات إلى تعريض البلد لاضطرابات سياسية خطيرة، مع احتمال اندلاع أعمال عنف. وفي هذا الصدد، نؤيد الاجتماعات التي عقدت في منتصف آب/أغسطس بقيادة بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان والرامية إلى تعزيز الحكم الديمقراطي وبناء السلام المستدام والتعايش السلمي وتوسيع الحيز السياسي والمدني. وينبغي أن نشدد على إشراك النساء في تلك الأحداث وأن نذكر بالالتزامات المقطوعة في الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان بشأن الأحكام المتعلقة بالشأن الجنساني. فمشاركة المرأة أمر أساسي في العمليات الانتخابية وعملية الانتقال صوب السلام. ولذلك، يجب بذل جهود أكبر لضمان إشراكها ومراعاة المنظور الجنساني في المناقشات. وأود أيضا أن أكرر التأكيد على أنه من الضروري بشكل خاص الحفاظ على الحوار نفسه والامتناع عن فرض قيود على حرية الفكر أو الرأي. ومن الضروري أيضا إتاحة المزيد من السبل لتمكين الصحفيين ومراسلي وسائط الإعلام والمدافعين عن حقوق الإنسان والعاملين في المجال الإنساني من القيام بعملهم.

إن أعمال العنف الجنسي والقتل والاختطاف التي نشهدها مثيرة للجزع ويجب المعاقبة عليها. ونواصل دعم عمل بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وجميع الجهود الرامية إلى الحد من العنف الذي يرتكبه الجيش من خلال آلية مساءلة مناسبة. أخيرا، أود أن أشير إلى أن الاتجار غير المشروع بالأسلحة يفاقم حالة السكان المدنيين ويهدد الأمن في بلدان أخرى في المنطقة، مما يؤدي إلى زيادة تدهور المناطق الهشة. لقد حان الوقت لإسكات البنادق في جنوب السودان وتمهيد الطريق لانتقال ديمقراطي مدني في البلد.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثل الخاص للأمين العام هايسوم والمديرة ووسورنو والسيدة جوان على إحاطاتهم اليوم.

يصادف شهر أيلول/سبتمبر الجاري مرور خمس سنوات على اجتماع أطراف جنوب السودان للتوقيع على الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان. وترحب المملكة المتحدة بالتقدم المحرز منذ ذلك الحين وبحقيقة أنه يجري الآن تسوية النزاعات إلى حد كبير من خلال الحوار السياسي وليس النزاع. ومع ذلك، لا يزال يساورنا القلق إزاء حقيقة أن التقدم بطيء جدا ومحدود للغاية. وقد شهدنا في السنوات الخمس الماضية تجاوز المواعيد النهائية وتمديدها في مرات عديدة. ولذلك، ندعو قادة جنوب السودان إلى إظهار الإرادة السياسية لإجراء انتخابات حرة ونزيهة يستحقها شعب جنوب السودان.

وترحب المملكة المتحدة بإنشاء لجنة لأمن الانتخابات مؤخرا وبإحالة قانون الانتخابات الوطنية إلى البرلمان. ومع ذلك، وكما أبرز الممثل الخاص للأمين العام هايسوم، بالإضافة إلى اعتماد التشريعات اللازمة وإعادة تشكيل الهيئات الانتخابية ذات الصلة، هناك قرارات

أساسية واستعدادات لوجستية تتطلب اهتماما عاجلا. وندعو سلطات جنوب السودان إلى تهيئة الحيز السياسي والمدني اللازم للسماح بإجراء انتخابات حرة وذات مصداقية.

مع استمرار العنف المروع عبر الحدود في السودان، سُجل وصول أكثر من 260 000 شخص إلى جنوب السودان، مما يفاقم المستويات غير المسبوقة بالفعل من الاحتياجات الإنسانية هناك. وتثني المملكة المتحدة على حكومة جنوب السودان لتوفيرها وسائل النقل، وعلى منظومة الأمم المتحدة والشركاء في المجال الإنساني على استجابتهم للأزمة. ونحث حكومة جنوب السودان على تهيئة بيئة أكثر تمكينا للعمل الإنساني والالتزام بحلول أطول أجلا وأكثر ديمومة تلبي الاحتياجات الإنسانية المتزايدة. في الختام، وخلال هذه المرحلة المهمة من تاريخ جنوب السودان، نحث قيادة جنوب السودان على إنجاز المهام المعلقة من أجل جعل الانتخابات الديمقراطية حقيقة واقعة.

السيد أفونسو (موزامبيق) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن.

أشكر الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، السيد نيكولاس هايسوم، على إحاطته الشاملة. ونعرب عن خالص الامتنان للسيدة إديم ووسورنو، مديرة شعبة العمليات والدعوة بمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. ونعرب عن تقديرنا للسيدة راشيل جوان، ممثلة المجتمع المدني، على ملاحظاتها الهامة.

منذ استقلاله، أحرز جنوب السودان تقدما كبيرا في تعزيز مؤسساته.

ولا تزال الحالة الأمنية في جنوب السودان هشة. ويشير تقرير الأمين العام (S/2023/657) إلى استمرار العنف القبلي في مناطق أعالي النيل الكبرى والاستوائية الكبرى وبحر الغزال الكبرى. ولا يزال العنف يتسبب في سقوط قتلى وجرحى وفي نزوح آلاف الأشخاص.

وبالإضافة إلى ذلك، كان للنزاع في السودان تأثير على الحالة الأمنية في جنوب السودان. ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى تدفق العائدين واللاجئين مما أدى إلى التنافس على الموارد الشحيحة بالفعل، والذي يشكل أحد دوافع العنف القبلي الذي نشهده.

ومع أخذ هذا الواقع في الاعتبار، فإننا نرحب بنهج حكومة جنوب السودان في التواصل مع الزعماء المحليين والتقليديين لتهدئة التوترات وتيسير حل النزاعات. ومن المرجح أن تكون الحلول المجتمعية أكثر فعالية في إحداث تغيير إيجابي على المستوى المحلي، مما يسهم في بدء عملية أكثر استدامة لبناء السلام.

وبالنظر إلى الآثار السلبية لتلك النزاعات على المدنيين، نشجع بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان على مواصلة تنفيذ ولايتها لحماية المدنيين والتخفيف من حدة العنف ودعم حوارات السلام، وبالتالي ضمان التكامل مع سلطات جنوب السودان.

ربما تكون هذه واحدة من أقوى اللحظات رسوخا في الذاكرة في تاريخ جنوب السودان: التحضير لأول عملية انتخابية في البلد. وعلى الرغم من أن التحديات هائلة، نشجع جنوب السودان على المثابرة في التزامه بإجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة وشاملة للجميع في كانون الأول/ديسمبر 2024. ولتحقيق ذلك الهدف، نحث جميع أصحاب المصلحة على المشاركة البناءة في هذه العملية، مع إعطاء الأولوية لمصالح شعب جنوب السودان الذي يتوق إلى السلام والاستقرار في البلد.

ونكرر دعوتنا الأطراف إلى الوفاء بالتزاماتها والتعجيل بتنفيذ الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان، بما في ذلك استكمال المهام المعلقة المطلوبة قبل نهاية الفترة الانتقالية.

وإدراكا منا للتحديات المعقدة التي يواجهها جنوب السودان والديناميات الإقليمية الحالية، فإننا نشجع التعاون الوثيق بين بعثة الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة، مثل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي وبعثات وكيانات الأمم المتحدة الأخرى من أجل مواجهة تلك التحديات بشكل كلي.

مما يؤسف له أن الحالة الإنسانية في جنوب السودان مستمرة في التدهور. ويزيد الضغط الناجم عن تدفق اللاجئين والعائدين من

السودان والنزوح الداخلي الناجم عن العنف القبلي من صعوبة إدارة الأزمة الإنسانية التي يعاني منها البلد منذ سنوات.

ونلاحظ أنه، وفقا لتقرير الأمين العام، عبر ما لا يقل عن 403 249 أشخاص الحدود بين السودان وجنوب السودان في الفترة منذ نيسان/أبريل وحتى 31 آب/أغسطس. وبينما نعرب عن إعجابنا بشعب جنوب السودان لإنسانيته تجاه شعب السودان، لا يمكننا التغاضي عن الآثار التي يمكن أن يخلفها هذا العدد الكبير من اللاجئين والعائدين على النسيج الاجتماعي الهش بالفعل لبعض المجتمعات المحلية في جنوب السودان.

وعلاوة على ذلك، أدت الصدمات المناخية إلى زيادة تفاقم ضعف السكان. وعلى الرغم من صعوبة تنسيق وجهات نظرنا حول هذه المسألة، فإن الواقع هو أن الصدمات المناخية في جنوب السودان تؤدي إلى انعدام الأمن والنزاعات والنزوح، مما يؤدي إلى تفاقم الحالة الهشة بالفعل.

ومن الضروري تنسيق الاستجابة الإنسانية للحالة في السودان مع البلدان المجاورة مثل جنوب السودان وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى.

ومن الأساسي أيضا كفالة سلامة الجهات الفاعلة في المجال الإنساني في جميع الأوقات. وفي هذا الصدد، يدين الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن بشدة الهجمات على العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية. ونرحب بالتزامهم على الرغم من الحالة الأمنية. وندعو جميع الأطراف إلى احترام القانون الدولي الإنساني ومواصلة السماح للمنظمات الإنسانية، سواء كانت محلية أو دولية، بالوصول دون عوائق.

ونشجع بعثة الأمم المتحدة على مواصلة دعم سلطات جنوب السودان في جهودها لتيسير تقديم المساعدات الإنسانية للمحتاجين.

في الختام، نكرر دعم الأعضاء الأفارقة الثلاثة الكامل لجنوب السودان وشعبه في جهودهما نحو السلام والاستقرار والازدهار وبناء الدولة.

السيد كاميليري (مالطة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر السيد هايسوم، الممثل الخاص للأمين العام، والسيدة ووسورنو، مديرة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، والسيدة جوان على إحاطاتهم.

وصل جنوب السودان إلى مرحلة حاسمة. وينبغي أن تظل المهام التي حددها الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان في صميم الجهود المبذولة. ويشمل ذلك وضع الدستور والتحضير لإجراء الانتخابات في كانون الأول/ديسمبر 2024. ويساورنا القلق إزاء عدم إقرار قانون الانتخابات الوطنية بالكامل بعد.

وتتطلب الانتخابات الحرة والنزيهة وذات المصداقية حيزا مدنيا شاملا للجميع. ونحث على مشاركة المرأة مشاركة كاملة وهادفة وعلى قدم المساواة في عملية وضع الدستور وفي العملية الانتخابية. ونشيد بجهود وزارة الشؤون الجنسانية وشؤون الطفل والرعاية الاجتماعية لتنفيذ البروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن حقوق المرأة في أفريقيا. وترحب مالطة بإنشاء فرقة العمل الثلاثية المشتركة التابعة للحكومة، وهي منبر قوي يهدف إلى تعزيز تنفيذ تلك المهام. كما أن الفرقة تتناول مسائل مثل تسجيل الناخبين وإدماج السكان النازحين في البلد. ونشدد أيضا على نشر القوات الموحدة اللازمة التي تخرجت مؤخرا في الوقت المناسب.

لا تزال مالطة تشعر بقلق عميق إزاء استمرار اندلاع العنف القبلي في جنوب السودان، ولا سيما في منطقة أعالي النيل والمنطقة الاستوائية الكبرى. ونشيد ببعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان لتعزيزها الأمن في موقع ملكال لحماية المدنيين.

ولا بد من وضع حد لانتهاكات القانون الدولي الإنساني وتجاوزات حقوق الإنسان وإدانتها. وتتضمن تلك الانتهاكات عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء وأعمال العنف الجنسي والجنساني. ونؤيد نشر المحاكم المتنقلة، التي تيسرها بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، في إطار استراتيجية أوسع لكفالة إرساء عملية عدالة انتقالية تركز على الناجين وتراعي المنظور الجنساني.

ولا يزال التجنيد الواسع النطاق للأطفال على يد الجماعات والقوات المسلحة يشكّل مصدر قلق بالغ. ويجب على جميع الأطراف أن تضع حدا فوريا لجميع الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال وأن تمنع ارتكابها، كما يجب تنفيذ خطة العمل الشاملة بالكامل. ونؤيد مشاركة بعثة الأمم المتحدة في هذا الصدد، بما في ذلك التدريب على حماية الأطفال.

ومما يبعث على القلق أن 76 في المائة من سكان جنوب السودان في حاجة إلى المساعدات الإنسانية. وهي زيادة حادة بمقدار نصف مليون شخص إضافي مقارنة بالعام الماضي. هذا علاوة على أن النزاع في السودان يفاقم الاحتياجات الإنسانية في جنوب السودان. ونظل ملتزمين بتنويع مصادر التمويل الذي يصل إلى من هم في أمس الحاجة إليه. وتحقيقا لتلك الغاية، أطلق الاتحاد الأوروبي سلسلة من المشاريع هذا العام، بقيمة 82 مليون يورو. هذا بالإضافة إلى تأمين مبلغ 108 ملايين يورو في الشهر الماضي من خلال برنامج الاتحاد الأوروبي الإرشادي متعدد السنوات لجنوب السودان.

وعلى الرغم من الزيادة التي نشهدها في الاحتياجات الإنسانية، لا تزال الحالة في البلد واحدة من أكثر الحالات خطورة على العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية. وتدين مالطة بشدة جميع الهجمات على العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية. ونشكر بعثة الأمم المتحدة على توفير الحماية العسكرية والدعم اللوجستي لكفالة تهيئة الظروف المواتية لإيصال المساعدات بسرعة وأمان ودون عوائق.

إن الصلة بين المناخ والسلام والأمن في جنوب السودان قوية أيضا. وتؤثر الكوارث الناجمة عن تغير المناخ وعدم انتظام هطول الأمطار والفيضانات على الموارد الطبيعية الشحيحة بالفعل وتفاقم انعدام الأمن الغذائي والمائي. وتسفر تلك الظروف عن نزوح المزيد من الأشخاص وتواصل تأجيج التوترات بين المزارعين والرعاة. ولا تزال مالطة تدعم تحليل المخاطر المرتبطة بتغير المناخ في إطار تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة. ونؤكد أيضا ضرورة إجراء تقييمات شاملة للمخاطر ووضع استراتيجيات لإدارة المخاطر، بما في ذلك من خلال العمل مع المجتمعات المحلية.

في الختام، تعرب مالطة مجددا عن دعمها للممثل الخاص للأمين العام هايسوم وبعثة الأمم المتحدة. ونكرر دعوتنا إلى جنوب السودان لإعادة تنشيط إرادته السياسية والتزامه ببناء مستقبل ينعم فيه البلد بالسلام والأمن والرخاء.

السيد داي بنغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر الممثل الخاص للأمين العام هايسوم والمديرة ووسورنو والسيدة جوان على إحاطاتهم، كما أرحب بمشاركة الممثل الدائم لجنوب السودان في جلسة اليوم.

في ضوء تقرير الأمين العام (S/2023/657)، أود أن أبرز النقاط التالية.

أولا، تمر عملية الانتقال السياسي في جنوب السودان بمرحلة حرجة. وتقدم الصين الدعم لجنوب السودان من خلال العمل مع بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان سعيا للتعزيز المشترك لتنفيذ الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان ومع فرقة عملها المشتركة مع الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية من أجل تيسير عملية صياغة الدستور والتحضير للانتخابات العامة.

وترحب الصين بالبادرة الإيجابية الأخيرة من جانب قادة جنوب السودان فيما يتعلق بالانتخابات والانتقال السياسي وتدعو جميع الأطراف إلى تعزيز توافق الآراء ومعالجة المنازعات بالشكل الملائم استنادا إلى الاتفاق المنشط وخريطة الطريق التي مددت الفترة الانتقالية وإلى تسريع وتيرة العمل في المجالات الرئيسية، وبالتالي تهيئة الظروف المواتية لإجراء الانتخابات.

في الوقت نفسه، يواجه جنوب السودان، باعتباره أحدث بلد في العالم، العديد من الصعوبات والتحديات في سياق الحوكمة الوطنية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يتحلى بالصبر اللازم وأن يحترم سيادة جنوب السودان وتوليه زمام أموره وأن يقدم الدعم له في عمليته السياسية وعملية التحضير للانتخابات.

يبرز تقرير الأمين العام الحالة الأمنية المروعة في العديد من الأماكن في جنوب السودان. فأعمال العنف القبلي والنزاعات بين

المزارعين والرعاة لا تزال تندلع بشكل متقطع. وتتمثل الأولوية في تعزيز بناء القدرات الأمنية في جنوب السودان. وينبغي للمجلس أن يرفع حظر توريد الأسلحة الذي يفرضه على جنوب السودان في وقت مبكر لإزالة أثره السلبي على بناء القدرات الأمنية.

ثانيا، يواجه جنوب السودان تحديات متعددة في مجالات من قبيل الغذاء والأمن والأمراض والفيضانات والنزاعات العنيفة. والحالة الإنسانية هناك مزرية. وقد فاقمت النزاعات المسلحة في السودان والتدفق الهائل للاجئين الصعوبات الإنسانية. وفي الوقت نفسه، فإن التمويل الإنساني لجنوب السودان غير كاف إلى حد خطير، وهو أمر مثير للقلق. وفي جلسة المجلس أمس بشأن المسائل الإنسانية (انظر S/PV.9418)، دعت بلدان عديدة الجهات المانحة التقليدية، لا سيما البلدان المتقدمة النمو، إلى الوفاء بالتزاماتها بتقديم المساعدة لتخفيف الصعوبات الإنسانية التي تواجهها البلدان النامية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يصغي إلى تلك النداءات وأن يساعد جنوب السودان في التصدي للتحديات الإنسانية التي يواجهها.

وتؤثر تنمية الموارد النفطية لجنوب السودان وإدارتها على اقتصاده وعلى سبل كسب العيش ومن الضروري أن يرجع القرار بهذا الخصوص إلى شعب جنوب السودان وحكومته. وينبغي ألا تتدخل البلدان من خارج المنطقة.

ثالثا، تغلبت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، تحت قيادة الممثل الخاص للأمين العام هايسوم، على ما واجهته من صعوبات وقدمت إسهامات كبيرة في تنفيذ الاتفاق المنشط وحماية المدنيين ودعم العمليات الإنسانية. والصين، بوصفها من البلدان الرئيسية المساهمة بقوات في البعثة، مستعدة لمواصلة بذل الجهود الحثيثة لتحقيق تلك الغاية. وفي الوقت نفسه، واصلت بعض البلدان في السنوات الأخيرة ممارسة ضغوط من أجل توسيع نطاق ولاية البعثة، ومن الواضح أن بعض تلك المهام تتجاوز قدرات البعثة وهو ما كان له تأثير على الثقة المتبادلة مع البلد المضيف. وعلى وجه الخصوص، انصب التركيز بشكل كبير في الولاية المشار إليها على استخدام القوة كوسيلة ذات أولوية لحماية المدنيين، مما أدى إلى نشوب خلافات. وينبغي للبعثة، لدى تنفيذ ولايتها، أن تراعي كامل الحقائق على أرض الواقع وأن تركز على ولايتها الأساسية.

وفي الاستعراض المقبل لولاية البعثة، ينبغي للأمانة العامة للأمم المتحدة أن تستعرض بشكل شامل وموضوعي ولاية حماية المدنيين من أجل تحديد الاتجاه الصحيح لعمل بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان.

السيدة شينو (اليابان) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الممثل الخاص للأمين العام هايسوم ومديرة شعبة العمليات والدعوة في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية السيدة ووسورنو وممثلة المجتمع المدني السيدة جوان على إحاطاتهم الثاقبة.

تحيط اليابان علما بالتقرير الأخير للأمين العام (S/2023/657) عن بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، الذي يصف التقدم المحرز والتحديات التي يواجهها جنوب السودان ويبرز أهمية ولاية البعثة.

وتود اليابان أن تتقدم بالشكر إلى جميع أفراد البعثة على خدمتهم لتوفير الحماية للمدنيين والتخفيف من حدة العنف في بيئة مليئة بالتحديات. ونحن ملتزمون، بوصفنا بلدا مساهما بقوات، بمواصلة نشر قواتنا في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان.

وأود أن أطرح النقطتين التاليتين بشأن تحقيق السلام والاستقرار والأمن في الأجل الطويل في جنوب السودان، الأمر الذي يرتبط ارتباطا وثيقا بولاية بعثة الأمم المتحدة.

أولا، لا يزال تنفيذ الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان يكتسي أهمية حاسمة. وينبغي أن يتماشى تنفيذه مع الجداول الزمنية المحددة في خريطة الطريق المعتمدة باعتبارها الأساس الذي يستند إليه تحقيق السلام المستدام في جنوب السودان. وفي ضوء ذلك، يساورنا القلق إزاء التأخير الذي نشهده في تنفيذ الاتفاق، كما سمعنا من الممثل الخاص للأمين العام. وعلاوة على ذلك، لم يُحرز أي تقدم ملحوظ خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ونشعر بقلق بالغ بشأن

تأثير هذا التأخير على الانتخابات الوطنية المقبلة المقرر إجراؤها في كانون الأول/ديسمبر 2024. فمن المفترض أن تعزز الانتخابات حقوق الشعب وتمنح الشرعية للحكومة. ومع ذلك، إذا أجريت الانتخابات في غياب القدر الكافي من الاستعداد والمصداقية، فقد تصبح حافزا للانقسام على الصعيد الوطني. ومن ثم، من الضروري أن نكفل إتاحة حيز مدني وسياسي كاف لجميع المواطنين. وبالنظر إلى أنه لم يبق الكثير من الوقت، ينبغي للحكومة الانتقالية أن تعالج تلك النقطة على وجه السرعة.

ثانيا، لقد بلغت الأزمة الإنسانية في جنوب السودان مستوى خطيرا للغاية، كما سمعنا من ممثلة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. وفي الوقت نفسه، أدى نشوء نزاعات جديدة في المنطقة وأجزاء أخرى من العالم والتمديدات المتكررة للاتفاق من دون إحراز تقدم كبير في تنفيذه إلى تراجع في اهتمام المجتمع الدولي بجنوب السودان وفي المساعدات التي يقدمها له مقارنة بالسنوات السابقة. ولكي يتمكن جنوب السودان من التغلب على هذه الحالة الصعبة، من الضروري استعادة الاهتمام المتجدد من العالم. وفي هذا الصدد، يتعين على الحكومة الانتقالية أن تحقق المزيد من النتائج الملموسة والملحوظة والمهمة بسرعة وبصورة مطردة ومستمرة، بينما يتعين على المجتمع الدولي أن يدرك أن جنوب السودان يقترب من وقت حرج جدا.

في الختام، تقف اليابان إلى جانب الحكومة الانتقالية وشعب جنوب السودان في مساعيهما الرامية إلى التنفيذ المطرد للاتفاق وتحقيق تطلعاتهما إلى حياة كريمة. نؤيد بقوة بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان والجهات الفاعلة الإنسانية التي تعمل بلا كلل لصالح جنوب السودان.

السيدة إيفستيغنيفا (الاتحاد الروسي) (*تكلمت بالروسية*): نشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد نيكولاس هايسوم، ومديرة شعبة العمليات والدعوة في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، السيدة إديم ووسورنو، على إحاطتيهما. استمعنا أيضا إلى الإحاطة التي قدمتها ممثلة المجتمع المدني في جنوب السودان. نرحب بمشاركة السيد أكوي بونا مالوال، الممثل الدائم لجنوب السودان لدى الأمم المتحدة، في جلسة اليوم.

نشاطر الأمين العام قلقه إزاء الحالة الإنسانية في جنوب السودان، إذ يعاني البلد من تداعيات كبيرة للنزاع في السودان. وقد تجاوز عدد اللاجئين والعائدين من سكان جنوب السودان بالفعل 000 250 شخص. وأدى تدفقهم إلى تفاقم الحالة الإنسانية الصعبة بالفعل في الولايات الشمالية وأصبح يشكل تحديا كبيرا للبلد ككل. نلاحظ الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان والعاملون في المجال الإنساني وحكومة جنوب السودان للتغلب على ذلك التحدي في سياق الموارد المحدودة. علاوة على ذلك، تسهم جوبا إسهاما مهما في الجهود الرامية إلى معالجة الحالة في البلد المجاور لها: السودان.

وعلى الرغم من الحالة الإنسانية الصعب، فإن العملية السياسية في جنوب السودان تمضي قدما بشكل تدريجي. ولا يزال الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان قيد التنفيذ، وإن كان ذلك على نطاق محدود. ونحيط علما بالجهود التي تبذلها سلطات جنوب السودان لتنفيذ الأحكام المتعلقة بالمسائل المتصلة ببناء الدولة، وصياغة دستور دائم، والبدء الكامل في عمل البرلمان الانتقالي والمجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وننوه باعتزام حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشّطة إجراء أول انتخابات عامة في تاريخ البلد. ونرى أن من المهم زيادة الدعم لجوبا في ذلك المجال، بدون أي شروط مسبقة. في ذلك الصدد، نرحب بإنشاء فرقة العمل الثلاثية التابعة للاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وإنشاء لجنة للأمن الانتخابي.

نعتقد أنه يجب تنفيذ أحكام الاتفاق وخارطة الطريق التي يتضمنها. ونلاحظ التأخيرات في تنفيذ الجدول الزمني المتفق عليه. فقد تأخر إنشاء المفوضية القومية لمراجعة الدستور ستة أشهر عن الموعد المحدد وتأخر إنشاء مجلس الأحزاب السياسية 11 شهرا. ولم يحرز أي تقدم في إنشاء لجنة دائمة رفيعة المستوى معنية بتنفيذ

خريطة الطريق. على الرغم من تلك التأخيرات، من الأهمية بمكان أن يستمر وقف إطلاق النار في البلد. مع ذلك، لا يسعنا إلا أن نلاحظ التقارير الواردة عن استمرار اندلاع أعمال العنف في عدد من المناطق الطرفية في جمهورية جنوب السودان، فضلا عن الاشتباكات المحلية والنزاعات المسلحة بين القبائل. وندين بشدة أي انتهاكات لاتفاق السلام وأعمال العنف ضد المدنيين، بمن فيهم العاملون في المجال الإنساني الناشطون في البلد.

ونؤيد الخطوات الوطنية والدولية لتحقيق استقرار الحالة وعمل بعثة حفظ السلام. وندعو حفظة السلام إلى إيلاء اهتمام أكبر لمكافحة العنف القبلي وتنسيق المساعدة الإنسانية المقدمة إلى جوبا. ونحيط علما باقتراح رئيس البعثة بدعم العملية الانتخابية. ونعتقد أنه ينبغي أن تتوفر لذوي الخوذ الزرق جميع الموارد اللازمة، سواء للاضطلاع بولايتهم في حماية المدنيين أو لتقديم المساعدة التقنية في تنظيم الانتخابات. ونتطلع إلى إجراء مزيد من المفاوضات بين سلطات جنوب السودان والأطراف غير الموقعة على الاتفاق من خلال جماعة سانت ايجيديو.

ونرى أن الجهود المركزة التي تبذلها الحكومة لتشكيل قوة مسلحة موحدة بوصفها ضامنا لإحراز مزيد من التقدم في عملية السلام وإجراء الانتخابات بنجاح تظل أولوية. ونرحب بالتقدم المحرز في ذلك المجال أيضا. وندعو الأطراف في جنوب السودان إلى تكثيف جهودها لإنشاء هيكل قيادة موحد للجيش.

وفي الوقت نفسه، نحن مقتنعون بأن نظام الجزاءات المفروض على جمهورية جنوب السودان يعقد نشر وحدات القوات المسلحة المشتركة وتعزيز هياكل أمن الدولة. إذ إن هناك حاجة إلى اتخاذ خطوات أكثر حسما لمراجعة تلك القيود، وفقا لطلب جوبا، الذي تلقى تأييدا من الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. إننا نترض اعتراضا قاطعا على استخدام جزاءات مجلس الأمن لممارسة الضغط والتدخل في الشؤون الداخلية للبلد، تماما كما نعارض استكمالها بتدابير تقييدية انفرادية غير قانونية.

السيد أولميدو (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أيضا أن أشكر الممثل الخاص نيكولاس هايسوم، والمديرة إديم ووسورنو، وراشيل جوان على إحاطاتهم. كما أرحب بمشاركة الممثل الدائم لجنوب السودان في هذه الجلسة.

على الجبهة السياسية، فإن عدم إحراز التقدم في صياغة دستور دائم والتحضير للانتخابات في جنوب السودان أمر مثير للقلق. فالانتخابات العامة هي الخطوة الأخيرة في الفترة الانتقالية المنصوص عليها في الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان. إن التحضير للانتخابات هو أولا وقبل كل شيء مسؤولية الموقعين على الاتفاق المنشط، أي جميع القوى السياسية في جنوب السودان، دون استثناء. ويجب أن تشمل تلك العملية المجتمع المدني، بما في ذلك النساء والشباب. إننا نعول على الأمم المتحدة في تقديم تقييم للتحضيرات للانتخابات في تقرير الأمين العام في تشرين الأول/أكتوبر. ولن يتوفر دعم الشركاء إلا إذا هيأت السلطات الظروف للنقاش وإجراء انتخابات ديمقراطية موثوقة.

وفيما يتعلق بالحالة في المنطقة، نشاطر كثيرين غيرنا هنا اليوم قلقهم إزاء أثر النزاع في السودان على استقرار جنوب السودان. ونرحب باستضافة جنوب السودان للاجئين بدعم من الأمم المتحدة. وتقف فرنسا والاتحاد الأوروبي متضامنين مع بلدان المنطقة. إذ قدم الاتحاد الأوروبي ما قيمته 81 مليون يورو من المساعدات الإنسانية إلى جنوب السودان في عام 2023. ونقدر أيضا جهود الوساطة التي يبذلها جنوب السودان في الأزمة في السودان، في إطار المجموعة الرباعية للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) والآلية الوزارية للدول المجاورة، التي بادرت بها مصر. نشجع جميع الأطراف الفاعلة الدولية على تجميع جهودها لتحقيق وقف دائم لإطلاق النار، وإنشاء ممرات إنسانية واستئناف العملية السياسية.

ويجب على جنوب السودان إظهار الإرادة السياسية لاستكمال انتقاله، الذي من المقرر الآن أن ينتهي في شباط/فبراير 2025. إننا نؤيد عمل الاتحاد الأفريقي وإيغاد وندعو المنطقة إلى الحفاظ على

تركيزها على جنوب السودان مع اقتراب المواعيد النهائية الحاسمة للبلد. كما ندعم عمل بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان لأهميتها في حماية المدنيين وبناء القدرات في جنوب السودان. وتضطلع فرنسا بدورها من خلال دعم مشاريع إعادة الإدماج الملموسة والتدريب على إدارة مخزونات الأسلحة. لكن هذه الشراكات لن تكون فعالة إلا إذا استغلتها سلطات جنوب السودان من أجل تجاوز الوضع الراهن، بتسريع تنفيذ الانتقال السياسي واتخاذ إجراءات لمكافحة الإفلات من العقاب على انتهاكات حقوق الإنسان.

السيدة شاهين (الإمارات العربية المتحدة): بدايةً، أشكُر الممثل الخاص السيد هايسوم والسيدة ووسورنو على إحاطتيهما القيّمتين. ونُقدِر كذلك مداخلة السيدة راشيل جوان. وأرحب بالممثل الدائم لجنوب السودان في اجتماعنا اليوم

يصادف هذا الشهر مرور خمسة أعوام على توقيع الاتفاق المعاد تنشيطه في جنوب السودان، وذلك في وقت يشهد فيه البلد والمنطقة تحديات أمنية وإنسانية صعبة. ولهذا، نرى أن اجتماع اليوم يمثل فرصة سانحة للتأكيد على أهمية التزام الأطراف الموقعة على الاتفاق بالتنفيذ الكامل له وإحراز تقدم ملموس في هذا الجانب، لتحقيق سلام مستدام، حيث أشار الأمين العام في تقريره (S/2023/657) أن تنفيذ الاتفاق لا يزال محدودا. وعليه، من المهم خلال الفترة المقبلة، أن تواصل الأطراف العمل معاً لتجاوز الخلافات وتنفيذ المهام الرئيسة المعلقة في اتفاق السلام، وفقاً لخارطة الطريق وجدولها الزمني، بما في ذلك من حيث بدء المرحلة الثانية من نشر القوات الموحدة اللازمة. كما تستلزم هذه المسألة الالتزام بالحوار والإرادة السياسية.

ولا يفوتنا التأكيد على الدور الهام للشركاء الإقليميين والدوليين في دعم جنوب السودان، حيث نأمل أن تساهم جهود فريق العمل الحكومي – الثلاثي المشترك لتنفيذ عمليتي الدستور والانتخابات، والذي شكل مؤخراً، في مساعدة الأطراف على المضي في إكمال هذه العمليات. وبالتزامن مع هذه الجهود، يجب معالجة التحديات الأمنية التي تقف عقبة أمام إحلال السلام والاستقرار الدائمين في جنوب السودان، وأبرزها دوامة العنف بين المجتمعات، الأمر الذي يتطلب فهم ومعالجة العوامل المؤدية لهذا العنف، كمسألة التنافس على الموارد المحدودة، مع التركيز على ترسيخ الحوار والتعايش السلمي بين المجتمعات. ونشجع في هذا السياق، بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان على الاستمرار في تواصلها مع المجتمعات المحلية وتيسير الحوار وبناء الثقة بينها، كما شهدنا مؤخراً في الولاية الاستوائية الوسطى.

ونقدر كذلك مواصلة بعثة الأمم المتحدة جهودها في حماية المدنيين على نحو متكامل ومنسق، بما في ذلك من خلال عملها، إلى جانب الحكومة، على تهدئة التوترات وتعزيز الأمن في موقع حماية المدنيين في ملكال. ونحث البعثة على الاستمرار في التنسيق، وحسب الضرورة، مع المنظمات الإنسانية لتأمين إيصال المساعدات الإغاثية وضمان حصول المدنيين عليها بشكل آمن. وفي سياق متصل، نعرب عن بالغ قلقنا إزاء الواقع الصعب الذي تعيشه العديد من النساء والفتيات بسبب العنف الجنسي. فكما أكدت الممثلة الخاصة للأمين العام براميلا باتن خلال زيارتها لجنوب السودان مطلع هذا الأسبوع، تعد هذه الجرائم الشنيعة مرفوضة ويجب محاسبة مرتكبيها. ومن المهم هنا استمرار بعثة الأمم المتحدة في تنفيذ ولايتها من حيث توفير الحماية للنساء والأطفال ومنع العنف الجنسي ومساعدة الضحايا.

من المشجع تزايد الاهتمام بمسألة التصدي لتغير المناخ في جنوب السودان، كما يتضح في سياق المناقشات الجارية على المستوى المجتمعي، والمبادرات التي أعلنت عنها الحكومة خلال قمة أفريقيا للمناخ هذا الشهر، والتي تهدف إلى زيادة إنتاج الطاقة المتجددة واستخدام نظم زراعة ذكية للحد من تداعيات هذه الظاهرة، إذ تعد جنوب السودان، وفقاً لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، من الدول الخمس الأكثر عرضة لتداعيات تغير المناخ حول العالم. كما نرحب بتضمين تقرير الأمين العام تحليلاً بشأن المناخ والسلام والأمن في جنوب السودان تماشياً مع قرار مجلس الأمن 2677 (2023)، حيث نأمل أن تساهم جميع هذه الجهود في بناء القدرة على الصمود ضد الظواهر المناخية الشديدة في ظل تسببها في نزوح مليوني شخص داخل البلاد، ومفاقمتها للتوترات المجتمعية بسبب التنافس على الموارد.

وختاماً، نؤكد أن استدامة الجهود الهادفة إلى تعزيز الأمن والاستقرار في جنوب السودان، يقتضي معالجة التحديات الملحة مع التركيز في الوقت ذاته على المجالات التي تساهم في التعافي على المدى البعيد، كإنعاش الاقتصاد، حيث نرى أن عقد أول مؤتمر وطني للاقتصاد والخروج بتوصيات في هذا الشأن، من الخطوات التي من شأنها الحد من الاحتياجات الإنسانية وتعزيز التنمية في جنوب السودان.

السيد فرانسا دانيز (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثل الخاص نيكولاس هايسوم، والسيدة إديم ووسورنو، مديرة العمليات والدعوة في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، والسيدة راشيل جوان على إحاطاتهم. كما أرحب بالسفير مالوال ووفد جنوب السودان في جلسة اليوم.

يساورنا القلق لأن النزاع في السودان أدى إلى تدهور الحالة الأمنية في جنوب السودان. إن تصاعد مستويات العنف في ولايات البحيرات والوحدة وأعالي النيل وواراب أمر مثير للقلق بشكل خاص. وفي هذا السياق، تزداد أهمية الدور الحاسم لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في تحسين الأمن في جميع أنحاء جنوب السودان. وعملية حفظ السلام مسؤولة عن تنفيذ ولاية معقدة ومتعددة الأبعاد. وهي تنشر حفظة السلام التابعين لها في عدد من المناطق التي لا يزال العنف فيها مصدر قلق، وبالتالي توفر الاستقرار في جميع أنحاء البلد. ولذلك ينبغي أن يكون دعم المجلس المستمر لبعثة الأمم المتحدة ثابتا وواضحا.

ونعتقد أن النشر الفعال للقوات الموحدة اللازمة في جنوب السودان سيكون مهما بشكل خاص، بالنظر إلى أن التوترات القبلية لا تزال للأسف شائعة في العديد من ولايات جنوب السودان. وتشجع البرازيل جنوب السودان على إعطاء الأولوية للمرحلة الأولى من نشر القوات الموحدة اللازمة وتقديم التدريب الكافي للمرحلة الثانية، وهو أمر بالغ الأهمية، بما في ذلك كوسيلة لتمكين القوات من أن تصبح عنصرا رئيسيا في بناء السلام. وفيما يتعلق بهذا الجانب الحيوي، نشيد بالخطوات المؤسسية التي قطعها جنوب السودان في جعل بناء السلام أولوية وطنية. ونثق بأن مشاركته المتزايدة مع لجنة بناء السلام ستسهل تحول القطاع الأمني الذي يحافظ على السلام في جميع أنحاء جنوب السودان.

ويشكل التدفق غير المتوقع للعائدين واللاجئين الذين فروا من النزاع شمال الحدود، إلى جانب ضعف البنية التحتية في العديد من الأماكن، تحديا خطيرا لجنوب السودان. وأدى تأخر بدء موسم الأمطار إلى زيادة الحاجة إلى المساعدة الإنسانية. ونشيد ببعثة الأمم المتحدة لتهيئتها الظروف المواتية لإيصال المساعدات بأمان في العديد من المناطق. ونشجب بشدة الهجمات المتكررة على العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية. وتؤكد هذه الاعتداءات والجرائم على الظروف الخطيرة التي يواجهها العمال الأساسيون.

وستكون الانتخابات العامة المقبلة لحظة حاسمة في جنوب السودان. وعلى غرار أعضاء المجلس الآخرين، نشجع سلطات جنوب السودان على اتخاذ جميع التدابير المناسبة لصياغة الأطر القانونية اللازمة لإجراء انتخابات وطنية حرة ونزيهة وذات مصداقية والتفاوض بشأنها واعتمادها. وسيتابع العالم بصفة عامة، والمجلس بصفة خاصة، تلك الانتخابات بعناية فائقة واهتمام وأمل. ونشيد أيضا بإنشاء فرقة العمل المشتركة بين الحكومة والأطراف الثلاثية الرامية إلى دعم عملية وضع الدستور والعمليات الانتخابية. ونشجع جنوب السودان على الاستفادة الكاملة من المساعدة المقدمة من بعثة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية.

يستحق شعب جنوب السودان مستقبلا آمنا وديمقراطيا ومزدهرا. ويجب على المجتمع الدولي أن يواصل بذل قصارى جهده لمساعدة شعب جنوب السودان في تحقيق هذا الهدف الصعب لكنه حاسم وعاجل.

السيدة بيريسويل (سويسرا) (*تكلمت بالفرنسية*): أود أن أنضم إلى زملائي في تقديم الشكر إلى السيد نيكولاس هايسوم، الممثل الخاص للأمين العام، والسيدة إديم ووسورنو، مديرة العمليات والدعوة في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، على إحاطتيهما. وأرحب بحضور الممثل الدائم لجنوب السودان هنا اليوم. ونود أيضاً أن نشكر السيدة راشيل جوان على ملاحظاتها المقدمة بالنيابة عن مجلس كنائس جنوب السودان – وهو شريك لسويسرا يحظى بتقدير كبير وطويل الأمد –

وأن نعرب عن امتناننا لجهودها الرامية إلى التشجيع على إجراء حوار شامل، وهو أمر مفيد وضروري جداً لبلدها.

يمرّ جنوب السودان بمرحلة حرجة من بناء السلام، كما سمعنا، وهو عند لحظة حاسمة من تاريخه، مع اقتراب أول انتخابات عامة منذ حصوله على الاستقلال. وأود أن أشدد على ثلاثة جوانب نعتبرها أساسية في ذلك الصدد.

أولاً، على الرغم من إحراز بعض التقدم، فإن المراحل الرئيسية من الانتقال السياسي لم تكتمل بعد. ومن المهم ضمان الوفاء بالمواعيد النهائية المحددة في خريطة الطريق وإنشاء الأطر القانونية اللازمة والهيئات ذات الصلة، مثل اللجنة الوطنية لمراجعة الدستور، دون تأخير. وكما أشار رئيس اللجنة الوطنية للانتخابات في الأسبوع الماضي، فإن الإرادة السياسية وروح التوافق ضروريتان إذا أريد إحراز تقدم. وبالإضافة إلى ذلك، وكما قالت السيدة جوان أيضاً، فإن وجود حيز سياسي ومدني حر يضمن حرية التعبير والتجمع والصحافة هو أمر أساسي. ونشيد ببعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان لتيسيرها اجتماعات المائدة المستديرة والبرامج الإذاعية لتوفير ذلك الحيز. ونشجع البعثة على مواصلة إعلاء أصوات ومساهمات النساء اللاتي يشاركن بنشاط كبير في العملية الانتقالية.

ثانياً، إن الأمن والاستقرار شرطان أساسيان لنجاح الانتقال السياسي وإجراء انتخابات حرة ونزيهة. وما زلنا نشعر بالقلق إزاء استمرار العنف على الصعيد دون الوطني، وعمليات الإعدام خارج نطاق القانون، والعنف الجنسي والجنساني، وارتفاع عدد الانتهاكات الخطيرة لحقوق الطفل. ويتحتم تعزيز حماية المدنيين، ونتطلع إلى تقييم تنفيذ ولاية البعثة لحماية المدنيين، مع التذكير بأن المسؤولية الرئيسية عن حماية المدنيين تقع على عاتق الحكومة. كما يستحق عمل البعثة الثناء على تعزيز سيادة القانون.

كما نعرب عن بالغ قلقنا من الحالة الإنسانية المتدهورة وندين الهجمات المتكررة التي يتعرض لها موظفو المساعدة الإنسانية وقوافلها. ويجب على جميع الأطراف احترام القانون الدولي الإنساني. ويجب إعطاء الإذن بالمرور الآمن والسريع ودون عوائق للإغاثة الإنسانية وتيسيرها. وكما أكدت السيدة ووسورنو، فإن النزاع في السودان يزيد من الضغط على الاحتياجات الإنسانية، لا سيما في المناطق الحدودية، لكنه يزيد الضغط أيضاً على الاقتصاد والتماسك الاجتماعي. ويجب على الشركاء الدوليين أن يفعلوا المزيد لتلبية تلك الاحتياجات. ونرحب بالتضامن الذي أبداه جنوب السودان مع الفارين من النزاع، فضلاً عن جهود الحكومة لدعم التوصل إلى حل سلمي للنزاع في السودان.

ثالثاً، هناك صلة واضحة بين تغير المناخ والأمن في جنوب السودان. وتؤدي الفيضانات، لا سيما في ولايات جونقلي والوحدة والبحيرات، والجفاف في ولاية وسط الاستوائية، إلى زيادة انعدام الأمن الغذائي والتنافس على الموارد الطبيعية والتوتر بين القبائل. وقد ناقش فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمناخ والأمن تلك العوامل بتعمق، فضلاً عن التدابير الوقائية الممكنة. وكجزء من ذلك النهج الوقائي، تدعم سويسرا منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة التي ترسم خرائط لطرق الهجرة وتنسق إدارة الموارد الطبيعية بغية تعزيز قدرة المجتمعات المحلية على الصمود في وجه الصدمات المناخية. وفي ذلك الصدد، نرحّب بالتزام البعثة بإثارة مسألة تغير المناخ في الحوارات المجتمعية، كما فعلت في بور في حزيران/يونيه. فهذا لا يجعل من الممكن تحديد التدابير الوقائية فحسب، بل أيضاً بناء الثقة.

فالوقت ينفد. وستتطلب الأشهر المقبلة جهوداً مشتركة من جانب جميع الأطراف الفاعلة لإنجاز المهام اللازمة لتحقيق سلام دائم. وكما سمعنا اليوم، يطمح شعب جنوب السودان إلى حياة طبيعية، مع فرصة للقيام بكل شيء من اللعب في فريق كرة السلة إلى متابعة مهنة احترافية. وتكرر سويسرا دعمها الكامل للبعثة والتزامها المستمر بدعم حكومة جنوب السودان وشعبه.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة ألبانيا.

وأنضم إلى المتكلمين الآخرين في تقديم الشكر إلى السيد نيكولاس هايسوم، الممثل الخاص للأمين العام، والسيدة إديم ووسورنو، مديرة

العمليات والدعوة في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، على إحاطتيهما الزاخرتين بالمعلومات. وأشكر السيدة راشيل جوان على إعطائنا صورة واضحة عن التحديات على أرض الواقع – من العنف المستمر إلى تقلص الحيز المدني. كما نرحب بمشاركة الممثل الدائم لجنوب السودان في هذه الجلسة.

وكما أبرز الأمين العام، يمرّ جنوب السودان بلحظة حاسمة في تاريخه، إذ تلوح في الأفق أول انتخابات عامة على الإطلاق منذ استقلاله. ونشيد ببعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان على قيادتها وعلى المساعدة الانتخابية المقدمة إلى جنوب السودان. بيد أن التقدم المحدود المحرز في تنفيذ خريطة الطريق يثير القلق. ولا يزال العديد من الأحكام اللازمة للانتخابات، بما في ذلك وضع دستور دائم، معلقاً. ونشجع الحكومة الانتقالية في جنوب السودان على التركيز على النهوض بالعملية الانتخابية من خلال وضع الأطر القانونية اللازمة. ونرحّب بتشكيل فرقة العمل المشتركة بين الحكومة والفريق الثلاثي، وهي خطوة إيجابية نحو تعزيز تولي مقاليد الأمور على الصعيد الوطني. مع ذلك، وكما سمعنا اليوم، فإن الحيز المدني يتقلص. ويجب على الحكومة أن تكفل حيزاً مدنياً وسياسياً شاملاً لإجراء انتخابات حرة ونزيهة وذات مصداقية. ويجب تنفيذ الأحكام المتعلقة بالنوع الاجتماعي، على النحو المطلوب في الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان، مع ضمان المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للنساء والشباب.

ولا يمكن المبالغة في الآثار المترتبة على النزاع في السودان المجاور لجنوب السودان. لقد شهد جنوب السودان تدفقاً للأسلحة واستقبل حوالي 000 260 لاجئ، مما زاد من الضغوط على أزمته الإنسانية الهشة والمطولة أصلاً. ويساورنا بالغ القلق إزاء إمكانية إسهام تلك العوامل في تصاعد التوترات والعنف. ومن الضروري ألا يفقد قادة جنوب السودان تركيزهم عندما يتعلق الأمر بمعالجة تحدياتهم الخاصة. وبينما نرحّب بإعلان الحكومة أنها تمضي قدماً بالترتيبات الأمنية الانتقالية، يلزم ترجمة ذلك إلى عمل. ويجب نشر القوات مع الموارد الكافية، وحل هياكل القيادة والسيطرة، وتفعيل المرحلة الثانية. وهذه كلها أمور بالغة الأهمية إذا قيّض لجنوب السودان أن يجري انتخابات آمنة وذات مصداقية. ولا يزال العنف القبلي والعنف الجنسي مستمرين في أجزاء من البلد، ولا يزال الافتقار إلى حماية المدنيين والعاملين في المجال الإنساني مصدر قلق رئيسي. ونذكّر الحكومة بأنها تتحمل المسؤولية الرئيسية عن الحماية، ونحث على اتخاذ تدابير للمساءلة لمكافحة الإفلات من العقاب.

ولا يزال جنوب السودان من بين أكثر البلدان عرضة للتغير المناخي في العالم، على نحو ما تم التأكيد عليه أيضاً في اللقاء المشترك مع وسائط الإعلام بشأن المناخ والسلام والأمن الذي عقد قبل جلسة اليوم. إن الصدمات الناجمة عن المناخ والتوترات بشأن الموارد وزيادة الاحتياجات الإنسانية قد أدت إلى النزوح، وكانت النساء والفتيات هن الفئات الأكثر ضعفاً. ونشيد ببعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان لدعمها جنوب السودان في التصدي للتحديات المعقدة التي تواجهه، من القدرة على التكيف مع المناخ إلى سيادة القانون. وخلال هذه المرحلة الهامة، يتوقف تقدم جنوب السودان نحو إجراء انتخابات ذات مصداقية في عام 2024 على ضمان زيادة حازمة في التصميم السياسي والتزاماً ثابتاً. يستحق شعب جنوب السودان بحق الفرصة للتعبير عن إرادته في صناديق الاقتراع.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

وأعطي الكلمة الآن لممثل جنوب السودان.

السيد مالوال (جنوب السودان) (*تكلم بالإنكليزية*): بما أن هذه هي المرة الأولى التي آخذ فيها الكلمة منذ أن تولت ألبانيا رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، فإني أود أن أهنئكم، سيدتي الرئيسة، وأن أهنئ وفد بلدكم وأن أؤكد لكم دعم وفد بلدي. وفي نفس الصدد، أود أن أنوه بحضور مقدمي الإحاطات، السيد نيكولاس هايسوم، والسيدة إديم ووسورنو، وشقيقتنا، راشيل جوان، من جوبا. ونشكرهم جميعا على إحاطاتهم.

ويحيط وفد بلدي علما بتقرير الأمين العام عن الحالة في جنوب السودان (S/2023/657)، المقدم عملا بالقرار 2677 (2023).

على الرغم من بطء تنفيذ الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان، لا تزال أطراف الاتفاق ملتزمة بما توصل إليه من استنتاجات كاملة ومنطقية نصا وروحا، مع تنفيذ خارطة الطريق كأولوية تسمح بإجراء الانتخابات العامة في موعدها في كانون الأول/ديسمبر 2024.

إن الحالة الإنسانية في جنوب السودان مزرية وسببتها ظروف خارجة عن سيطرة الحكومة، على نحو ما ذكر عدة مرات اليوم في هذه القاعة. وقد أثر النزاع في السودان تأثيرا مباشرا على الأسواق، ولا سيما في الولايات الشمالية، التي ترتبط بتبادل تجاري وتجارة وثيقة عبر الحدود مع السودان. وعلاوة على ذلك، لا يزال تدفق اللاجئين والعائدين بالمئات والآلاف ومحدودية الموارد لتلبية احتياجاتهم العاجلة يشكلان تحديا. ولا يستطيع جنوب السودان، بقدرته المحدودة، أن يتصدى لهذه التحديات بمفرده. ولذلك، ندعو المجتمع الدولي، من خلال المجلس، إلى مواصلة جهوده لمساعدة المحتاجين.

ولا يزال التأثير السلبي لتغير المناخ يسبب الدمار والمعاناة وانعدام الأمن في جنوب السودان. وكما يعلم أعضاء المجلس، على مدى السنوات الأربع الماضية، غمرت المياه أجزاء من بلدي، مما أدى إلى التشريد وخسارة الممتلكات والحيوانات وسبل العيش. وسيكون لتأخر موسم الأمطار هذا العام تأثير مباشر على الأمن الغذائي، في حين أن المناطق التي كانت تقليديا بمثابة سلة غذاء البلد ولم تتعرض للفيضانات قد ضربتها الفيضانات. ومن ثم، أصبح تغير المناخ عاملا رئيسيا لزعزعة الاستقرار.

وفي الختام، كانت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان شريكا وثيقا مع جنوب السودان حكومة وشعبا. وقد تجلى ذلك في علاقات العمل الوثيقة والدعم الذي قدمته البعثة لتنفيذ الاتفاق المنشط. إنها علاقة عمل سنسعى إلى توسيعها وتعميقها من أجل الصالح العام ومصالح الشعب والبلد.

رفعت الجلسة الساعة 12/05.